

السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية - بين التحديات والابتكار المالي

أ. خالد مسعود خليفه *

عضو هيئة التدريس كلية السياحة والضيافة

atlaslogistics0@gmail.com

تاريخ القبول 30 / 9 / 2025

تاريخ الاستلام 21 / 4 / 2025م

Liquidity in Islamic Banks: Between Challenges and Financial Innovation

Khalid Masoud Khalifa, Member Faculty of Tourism and Hospitality
atlaslogistics0@gmail.com

Abstract

This research examines the issue of liquidity management in Islamic banks, highlighting it as one of the most significant challenges facing the Islamic financial industry in a predominantly conventional global system.

Despite the rapid expansion of Islamic banking in over seventy countries, Islamic banks still suffer from limited liquidity management tools due to Shariah restrictions and the absence of short-term Islamic financial instruments.

The study defines liquidity in both Islamic and conventional contexts, analyzes the root causes of liquidity problems—such as the lack of interbank Islamic markets, insufficient central bank support, and overreliance on short-term deposits—and discusses their economic implications.

It reviews successful international experiences, including Malaysia, Bahrain, and the UAE, where innovative Shariah-compliant instruments like short-term Sukuk, interbank Murabaha, and Islamic liquidity funds have been developed.

The research concludes that solving liquidity issues requires institutional cooperation among Islamic banks, central banks, and international financial bodies, alongside financial innovation and fintech integration to create digital Islamic liquidity instruments. It also emphasizes the importance of unified Shariah standards to enhance cross-border liquidity operations.

Key recommendations include establishing Islamic liquidity windows at central banks, expanding the issuance of short-term Sukuk, developing active secondary Islamic markets, and building human capacity in liquidity risk management.

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية باعتبارها من أبرز التحديات التي تواجهها في بيئة مالية عالمية يغلب عليها الطابع التقليدي. فرغم النمو السريع للصيرفة الإسلامية وانتشارها في أكثر من سبعين دولة، إلا أن إدارتها للسيولة لا تزال محدودة بسبب القيود الشرعية وغياب الأدوات المالية قصيرة الأجل. تناول البحث مفهوم السيولة في المصارف الإسلامية والتقليدية، وبين الفروق الجوهرية بينهما، ثم حلّل الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم أزمة السيولة، مثل: غياب الأسواق البينية الإسلامية، وضعف الدعم من البنوك المركزية، والاعتماد الكبير على الودائع قصيرة الأجل.

كما استعرض البحث تجارب دولية ناجحة كماليزيا والبحرين والإمارات التي طوّرت أدوات متوافقة مع الشريعة مثل الصكوك قصيرة الأجل والمرابحة البينية وصناديق السيولة الإسلامية.

وانتهى البحث إلى أن معالجة مشكلة السيولة تتطلب تعاونًا مؤسسيًا بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية والهيئات الدولية، مع تبني الابتكار المالي والتكنولوجيا الحديثة (FinTech) لتطوير أدوات سيولة رقمية متوافقة مع الشريعة، وتوحيد المعايير الشرعية لتسهيل التداول العابر للحدود.

وقد أوصى البحث بضرورة إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك المركزية، وتوسيع استخدام الصكوك قصيرة الأجل، وتفعيل الأسواق الثانوية الإسلامية، وتدريب الكوادر البشرية المتخصصة في إدارة السيولة.

المقدمة:

تعتبر المصارف الإسلامية أحد أهم الابتكارات المالية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث جاءت استجابةً لحاجة المجتمعات الإسلامية إلى نظام مالي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بعيدًا عن الربا والمعاملات المحرمة. وقد حققت هذه المصارف انتشارًا واسعًا، إذ توجد اليوم في أكثر من سبعين دولة حول العالم، وتمثل أصولها نسبة معتبرة من إجمالي الأصول المصرفية في بعض الدول الإسلامية.

ورغم النجاحات التي حققتها، إلا أن المصارف الإسلامية لا تزال تواجه تحديات متعددة، سواء على مستوى الإدارة الداخلية أو في علاقتها بالأسواق المالية

والمصرفية العالمية. ومن أبرز هذه التحديات: مشكلة السيولة، التي تمثل عائقًا رئيسيًا أمام استدامة النمو والاستقرار. فالسيولة تعد "شريان الحياة" لأي مؤسسة مالية، وإذا لم تتمكن المصارف الإسلامية من إدارة السيولة بكفاءة، فإن قدرتها على المنافسة والبقاء ستتأثر سلبيًا.

إشكالية البحث :

رغم النمو الكبير للمصارف الإسلامية، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى أدوات كافية لإدارة السيولة مقارنة بالبنوك التقليدية، ما يعرضها لمخاطر كبيرة في حالة الأزمات المالية. إلى أي مدى تمثل مشكلة السيولة تحديًا للمصارف الإسلامية؟ وما هي الحلول الممكنة لمعالجتها في إطار الضوابط الشرعية والبيئة المصرفية الحديثة؟

سؤال البحث الرئيسي:

ما هي أبرز أبعاد مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية؟ وكيف يمكن معالجتها؟

الأسئلة الفرعية:

ما مفهوم السيولة في المصارف التقليدية والإسلامية؟
ما هي الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية؟
كيف تختلف معالجة مشكلة السيولة بين البنوك التقليدية والإسلامية؟
ما هي التجارب الرائدة التي يمكن الاستفادة منها؟

أهداف البحث:

- توضيح مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها في عمل المصارف.
- تحليل أسباب مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية.
- إبراز انعكاسات مشكلة السيولة على أداء واستقرار هذه المصارف.
- دراسة تجارب عملية في إدارة السيولة ببعض الدول.
- تقديم توصيات عملية لمعالجة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال:
مساهمته في سد فجوة معرفية حول واحدة من أهم مشكلات المصارف الإسلامية.
تقديم مقترحات عملية تساعد صناع القرار في تطوير أدوات مالية إسلامية لإدارة السيولة.
تعزيز فهم الباحثين والمهتمين بمجال المالية الإسلامية للتحديات المستقبلية.

منهجية البحث/

سيعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وتحليل التجارب العملية للمصارف الإسلامية في دول مختلفة.

الدراسات السابقة :

- 1- **دراسة :** أشارت دراسة للبنك الإسلامي للتنمية (2019) إلى أن غياب سوق ما بين البنوك الإسلامية يُعد من أبرز العوائق أمام إدارة السيولة.
- 2- **دراسة :** عبد الحليم عمر " (2017) بيّنت أن الاعتماد المفرط على الودائع قصيرة الأجل يخلق فجوة سيولة مزمنة.
- 3- **دراسة :** في ماليزيا (2015) أكدت أن تطوير أدوات مثل الصكوك قصيرة الأجل أسهم بشكل فعال في حل المشكلة.

الإطار النظري للبحث/

تعريف المصارف الإسلامية : هي مؤسسات مالية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم على مبادئ المشاركة في الربح والخسارة، وتحظر التعامل بالربا والمقامرة والغرر. (1)

2- **مفهوم السيولة المصرفية:** في البنوك التقليدية: يقصد بها القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، مع الاحتفاظ بقدر كافٍ من الأصول السائلة. في البنوك الإسلامية: تُضاف إليها قيود شرعية، حيث لا يمكن استخدام أدوات مثل سندات الخزينة أو الفوائد على القروض، ما يزيد من صعوبة الإدارة.

الفرق بين إدارة السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية

البنوك التقليدية تعتمد على أدوات مثل أذون الخزانة، سوق ما بين البنوك، الفائدة على الودائع. والبنوك الإسلامية مقيدة بغياب هذه الأدوات، وتعتمد على صيغ تمويل شرعية مثل المراجعة، والمشاركة، والصكوك.

مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية – الأسباب والانعكاسات:

أولاً: مفهوم مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية:

تُعرف مشكلة السيولة بأنها العجز عن توفير النقد اللازم في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة لتغطية الالتزامات المالية للمصرف. في السياق الإسلامي، تتفاقم هذه المشكلة نظراً لغياب أدوات تقليدية تعتمد عليها المصارف الربوية، مثل السندات

الحكومية وأذن الخزانة، التي تُعد وسيلة أساسية لإدارة السيولة. وبالتالي، فإن المصارف الإسلامية تواجه وضعًا مزدوجًا: من جهة مطالبة بالوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين والعملاء، ومن جهة أخرى مقيدة بأدوات شرعية محدودة لإدارة التدفقات النقدية. 3

ثانيًا: أسباب مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية:

1- **غياب الأدوات المالية الإسلامية قصيرة الأجل :** تفتقر العديد من الدول إلى وجود أدوات مالية شرعية سريعة التسييل (مثل الصكوك قصيرة الأجل)، مما يجعل المصارف الإسلامية تحتفظ بنسبة عالية من السيولة النقدية غير المستثمرة، وهو ما يقلل من ربحيتها.

2- **الاعتماد المفرط على الودائع قصيرة الأجل :** أغلب ودائع المصارف الإسلامية ذات آجال قصيرة (حسابات جارية وادخارية)، في حين أن معظم استثماراتها موجهة لتمويلات طويلة الأجل (مرابحة، استصناع، مشاركة). هذا التناقض يولد فجوة زمنية (Mismatch) تؤدي إلى ضغوط سيولة متكررة.

3- **غياب أسواق ما بين المصارف الإسلامية :** في البنوك التقليدية، هناك سوق نشط لإقراض واحتجاز السيولة فيما بينها بأسعار فائدة محددة. أما المصارف الإسلامية، فبسبب القيود الشرعية، لا يمكنها التعامل بالفائدة، ولا توجد دائمًا أسواق بديلة إسلامية فعالة للتبادل القصير الأجل.

4- **ضعف الدعم من البنوك المركزية :** في بعض الدول، لم تطور البنوك المركزية أدوات متوافقة مع الشريعة لدعم المصارف الإسلامية عند الحاجة، مما يجعلها أكثر عرضة لأزمات السيولة مقارنة بالبنوك التقليدية(4).

5- **محدودية الابتكار المالي :** لا تزال بعض المصارف الإسلامية تقليدية في منتجاتها، حيث تركز على صيغ المrabحة والتمويل التجاري أكثر من تطوير أدوات مالية جديدة لإدارة السيولة.

6- **الأزمات الاقتصادية والمالية :** في حالات الأزمات العالمية، مثل أزمة 2008 أو جائحة كورونا 2020، واجهت المصارف الإسلامية صعوبات إضافية في إدارة السيولة بسبب تراجع حركة التمويل وضعف أسواق الصكوك.

ثالثاً - انعكاسات مشكلة السيولة على المصارف الإسلامية:

1- انخفاض القدرة التنافسية : عندما لا تستطيع المصارف الإسلامية إدارة السيولة بكفاءة، فإنها تصبح أقل قدرة على التوسع مقارنة بالبنوك التقليدية، خصوصاً في الأسواق المختلفة.

2- مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات : فقدان السيولة قد يؤدي إلى تعثر المصرف في سداد التزاماته قصيرة الأجل تجاه العملاء والمودعين، مما يؤثر على سمعة المصرف وثقة الجمهور.

3- ارتفاع التكاليف التشغيلية : للتغلب على مشكلة السيولة، قد تضطر المصارف الإسلامية إلى الاحتفاظ باحتياطات نقدية كبيرة، ما يقلل من عوائد الاستثمار ويرفع من تكاليف التشغيل.(5)

4- تراجع الربحية : ضعف أدوات إدارة السيولة ينعكس مباشرة على مستويات الأرباح، لأن الأصول النقدية المحتجزة لا تحقق عوائد مجزية.

5- محدودية دورها في الاقتصاد الكلي : عدم القدرة على إدارة السيولة يقيّد دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الكبرى ودعم الاقتصاد، إذ يحد من قدرتها على التوسع في التمويل طويل الأجل.

رابعاً - مقارنة مع البنوك التقليدية:

البنوك التقليدية :تمتلك أدوات جاهزة لإدارة السيولة مثل سندات الخزنة وأذون الخزنة وسوق الإقراض بين البنوك.

المصارف الإسلامية :محكومة بضوابط شرعية تمنعها من استخدام الفائدة، مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر ما لم تُطور أدوات بديلة مثل الصكوك الإسلامية(6)

التجارب والحلول العملية لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية

أولاً - أهمية البحث عن حلول عملية

نظراً لأن مشكلة السيولة تمثل عائقاً رئيسياً أمام استدامة المصارف الإسلامية، فقد توجهت العديد من الدول والمؤسسات إلى ابتكار أدوات وآليات تساعد هذه المصارف على مواجهة التحدي. وتتركز هذه الجهود في محورين أساسيين:

1- ابتكار أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل الصكوك والأدوات النقدية الإسلامية.

2- بناء أسواق ومؤسسات داعمة مثل أسواق ما بين المصارف الإسلامية وهيئات الرقابة الشرعية(7).

ثانيًا - أدوات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

1- الصكوك الإسلامية (Sukuk) أوراق مالية إسلامية تمثل حصص ملكية في أصول أو منافع أو خدمات.

دورها في إدارة السيولة: توفر وسيلة استثمارية قصيرة أو متوسطة الأجل. ، وتتيح للمصارف الإسلامية بيع وشراء الصكوك في الأسواق الثانوية للحصول على سيولة فورية(8).

التجربة الماليزية: ماليزيا رائدة عالميًا في إصدار الصكوك، حيث طورت صكوك حكومية قصيرة الأجل تُستخدم كأداة رئيسية لإدارة السيولة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي.

2- الوكالة بالاستثمار (Wakalah) : صيغة تقوم على أن يوكل المصرف عميله لاستثمار أمواله مقابل نسبة محددة من العائد. تساعد على توفير أدوات قصيرة الأجل لإدارة فائض السيولة لدى بعض المصارف.

3- المرابحة البنينة (Interbank Murabaha) بديل إسلامي لسوق ما بين البنوك التقليدية. وتقوم على بيع وشراء سلع معينة بين البنوك الإسلامية بآلية المرابحة لتوفير السيولة السريعة.

تجربة البحرين : وفرت السوق الإسلامية البنينة من خلال **المصرف المركزي البحريني** الذي أصدر أدوات تمويل إسلامية لمساعدة البنوك في تبادل السيولة.

4- الصناديق الاستثمارية الإسلامية : بعض المصارف الإسلامية أنشأت صناديق استثمار قصيرة الأجل متوافقة مع الشريعة، يتم الاشتراك فيها لتوظيف الفوائض المالية وتوفير السيولة عند الحاجة

5- الدعم من البنوك المركزي : بعض البنوك المركزية بدأت في إصدار أدوات إسلامية قصيرة الأجل (مثل شهادات الاستثمار الإسلامية في السودان وماليزيا) لتمكين المصارف من إدارة السيولة.

ثالثًا: التجارب الدولية:

تجربة ماليزيا : تعتبر النموذج الأبرز عالميًا في تطوير بنية مالية إسلامية متكاملة ، فقد قامت بإنشاء **سوق نقد إسلامية بين البنوك** تديرها مؤسسة "بنك نيجارا" (البنك المركزي الماليزي) ، وأصدرت الحكومة صكوك قصيرة ومتوسطة الأجل، مما وفر للمصارف أدوات مرنة لإدارة السيولة. فانخفضت مشكلة السيولة وتحقيق تكامل نسبي بين البنوك الإسلامية والتقليدية(9)

تجربة البحرين : أنشأت المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI) الذي ساهم في وضع معايير لإدارة السيولة ، والمصرف المركزي البحريني أصدر أدوات إسلامية دورية (صكوك الإجارة والوكالة) لتوفير سيولة للبنوك ، والبحرين اليوم تعد مركزاً مالياً إسلامياً عالمياً بفضل هذه المبادرات.

3- تجربة الإمارات : طورت سوقاً ثانوية للصكوك الإسلامية وأدخلت منتجات متوافقة مع الشريعة مثل "الصكوك الحكومية"، وكما أطلقت بعض المصارف الإسلامية الإماراتية أدوات داخلية لإدارة السيولة مثل صناديق المراجعة الإسلامية. والنتيجة: تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الإسلامية داخل النظام المصرفي الإماراتي.

رابعاً - دور المؤسسات الدولية : هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وضعت معايير شرعية ومحاسبية خاصة بإدارة السيولة.

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) : أصدر إرشادات رقابية لتقوية إدارة المخاطر والسيولة.

- البنك الإسلامي للتنمية (IDB) : دعم إنشاء أدوات سيولة إسلامية وأصدر صكوكاً سيادية.

خامساً - التحديات التي تواجه هذه الحلول : رغم نجاح هذه التجارب، إلا أن هناك بعض المعوقات:

1- ضعف الأسواق الثانوية في كثير من الدول الإسلامية، مما يقلل من سيولة الصكوك.

2- تباين الأطر القانونية والتنظيمية بين الدول، مما يعقد عملية توحيد الأدوات.

3- القيود الشرعية التي تحد من استخدام بعض الصيغ المالية.

4- نقص الكفاءات المتخصصة في مجال الابتكار المالي الإسلامي.

التحديات المستقبلية وإمكانيات التطوير في معالجة مشكلة السيولة بالمصارف الإسلامية:

أولاً - التحديات المستقبلية لإدارة السيولة:

رغم التطورات الكبيرة في قطاع المالية الإسلامية، فإن المصارف الإسلامية لا تزال تواجه مجموعة من التحديات التي قد تتفاقم مستقبلاً إذا لم تتم معالجتها بشكل منهجي:

1- غياب التكامل بين الأنظمة المصرفية : لا تزال معظم المصارف الإسلامية تعمل في بيئات مالية مختلطة يغلب عليها الطابع التقليدي ، وغياب التكامل بين البنوك

الإسلامية عبر الحدود، وصعوبة إيجاد سوق إسلامية موحدة لإدارة السيولة، يشكل عائقاً رئيسياً(10).

2- ضعف الأسواق الثانوية للأدوات المالية الإسلامية : حتى في الدول التي أصدرت صكوكاً حكومية أو مصرفية، لا تزال الأسواق الثانوية ضعيفة من حيث السيولة والتداول ، وهذا يؤدي إلى احتفاظ البنوك الإسلامية بالصكوك حتى تاريخ الاستحقاق، مما يفقدها المرونة اللازمة لإدارة السيولة.

3- التباين الشرعي بين الدول : لاختلافات في الاجتهادات الشرعية (مثل المربحة، التورق، الصكوك الهجينة) تعيق توحيد الأدوات والسياسات ، وهذا التباين يقلل من قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على إصدار منتجات قابلة للتداول عالمياً.

4- محدودية الدعم الرقابي والتنظيمي : العديد من البنوك المركزية لم تطور بعد آليات إسلامية لدعم السيولة (مثل نافذة إسلامية لإقراض البنوك عند الحاجة) ، وغياب الأطر التنظيمية الشاملة يضعف قدرة المصارف الإسلامية على التعامل مع الأزمات المالية.

5- المنافسة مع البنوك التقليدية : البنوك التقليدية تمتلك أدوات أكثر مرونة وسرعة لإدارة السيولة، مثل أذون الخزانة والسندات ، وهذا يضع المصارف الإسلامية في موقف أضعف في جذب العملاء والشركات الكبرى الباحثة عن سرعة ومرونة في التمويل.

6- التأثيرات الاقتصادية العالمية : الأزمات المالية العالمية (مثل أزمة 2008 أو جائحة كوفيد-19) تكشف هشاشة بعض البنوك الإسلامية بسبب نقص الأدوات الوقائية لإدارة السيولة ، والتغيرات الجيوسياسية وأسعار النفط أيضاً لها انعكاسات مباشرة على استقرار السيولة في الدول الإسلامية(11)

ثانياً- إمكانيات التطوير لمعالجة مشكلة السيولة:

لمواجهة هذه التحديات، يمكن تبني مجموعة من الحلول التطويرية على المستويين المحلي والدولي:

تطوير أدوات مالية مبتكرة:

- **الصكوك القصيرة الأجل :** مثل صكوك الإجارة والوكالة قصيرة الأجل، التي يمكن تداولها بسهولة لتوفير سيولة فورية.

- **العقود الهجينة :** دمج أكثر من صيغة شرعية (مثل المضاربة والوكالة) لتوفير مرونة أكبر في الأدوات(12).

- الأوراق المالية الرقمية الإسلامية: (Crypto Sukuk) إدماج التكنولوجيا المالية (FinTech) في تطوير منتجات سيولة رقمية متوافقة مع الشريعة.

2- إنشاء أسواق بينية إسلامية:

- تفعيل سوق إسلامية إقليمية لإدارة السيولة بين البنوك الإسلامية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي أو منظمة التعاون الإسلامي.

- هذه السوق ستوفر منصة لتبادل السيولة وتخفيف الضغوط على البنوك الفردية.

3- دور البنوك المركزية:

- إنشاء نوافذ إسلامية خاصة في البنوك المركزية تقدم تسهيلات إقراض شرعية للبنوك الإسلامية.

- إصدار شهادات استثمار إسلامية قصيرة الأجل تستخدم كأداة لإدارة السيولة.

4- تعزيز البنية التحتية المالية : تحسين التشريعات والقوانين بما يسمح بإنشاء أسواق ثانوية فعالة للصكوك ، وتشجيع وكالات التصنيف الائتماني الإسلامية لتقييم الأدوات المالية بشكل دقيق، ما يزيد من ثقة المستثمرين.

5- توحيد المعايير الشرعية: دعم جهود هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) و مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لتوحيد المعايير ، وتقليل التباين في الفتاوى الشرعية بين الدول لزيادة سيولة الأدوات المالية الإسلامية عبر الحدود.

6- التحول الرقمي والابتكار المالي : الاعتماد على التكنولوجيا المالية (FinTech)

لتقديم حلول جديدة لإدارة السيولة (مثل المنصات الرقمية للتبادل الفوري) ، وتطوير أنظمة دفع وتسوية سريعة بين البنوك الإسلامية باستخدام تقنيات البلوك تشين.

ثالثاً - فرص المصارف الإسلامية في المستقبل:

رغم التحديات، فإن المصارف الإسلامية لديها فرص كبيرة لتعزيز قدراتها في إدارة السيولة، أهمها:

1- النمو السريع للتمويل الإسلامي عالمياً، حيث تتجاوز أصوله 3 تريليونات دولار (2024)

2- زيادة إقبال الحكومات على إصدار الصكوك كأداة تمويل شرعية.

3- الابتكار الرقمي الذي يفتح آفاقاً واسعة لتطوير منتجات سيولة ذكية وسريعة.

3- إمكانات التعاون الدولي بين المصارف الإسلامية في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا لتكوين أسواق موحدة.

الختامة:

لقد تناول هذا البحث موضوع التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية مع التركيز على مشكلة السيولة، باعتبارها من أهم العقبات التي تحد من قدرتها على المنافسة والاستمرار. وخلصت الدراسة إلى أن: - مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية ليست فقط مشكلة تقنية؛ بل هي مشكلة هيكلية مرتبطة بغياب الأدوات المالية الشرعية الفعالة. - الاعتماد المفرط على الودائع قصيرة الأجل، وغياب أسواق مالية ثانوية، وضعف الدعم من البنوك المركزية، كلها عوامل تزيد من تفاقم المشكلة. - تجارب مثل ماليزيا والبحرين والإمارات أثبتت أن الابتكار المالي والتعاون المؤسسي يمكن أن يساهما في تخفيف حدة المشكلة بشكل كبير. - المستقبل يحمل فرصاً مهمة للمصارف الإسلامية، خاصة مع نمو التمويل الإسلامي عالمياً واندماج التكنولوجيا المالية في العمل المصرفي. ومن ثم، فإن مواجهة مشكلة السيولة تتطلب تكاملاً بين الجهود المحلية والدولية، وتعاوناً وثيقاً بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية والمؤسسات الدولية، مع تبني الابتكار كركيزة أساسية.

التوصيات:

بناءً على ما تم عرضه في الأجزاء السابقة من الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية لمعالجة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية:

- 1- على مستوى المصارف الإسلامية: - توسيع قاعدة الأدوات الشرعية لإدارة السيولة، مثل: الصكوك قصيرة الأجل، المرابحة البينية، صناديق الاستثمار النقدية الإسلامية. - تعزيز التنوع في مصادر التمويل، من خلال تشجيع الودائع الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل، لتقليل الاعتماد المفرط على الودائع قصيرة الأجل. - الاستفادة من التكنولوجيا المالية (FinTech)، عبر إطلاق منصات رقمية لتبادل السيولة بين البنوك الإسلامية، وتبني تقنيات البلوك تشين لضمان سرعة وكفاءة التسوية. - تطوير الكفاءات البشرية من خلال تدريب موظفي البنوك على أدوات إدارة المخاطر والسيولة، ورفع مستوى الوعي بالابتكارات المالية الإسلامية.

2- على مستوى البنوك المركزية والهيئات الرقابية:

- إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك المركزية تقدم أدوات سيولة إسلامية بديلة عن أدون الخزنة التقليدية.
- إصدار شهادات إسلامية قصيرة الأجل (Sukuk) كأداة معيارية لإدارة السيولة بين المصارف.
- توحيد الأطر التنظيمية الخاصة بالمصارف الإسلامية لتقليل التباين بين الدول وزيادة قابلية تداول الأدوات عبر الحدود.
- تقديم الدعم المؤسسي لإنشاء أسواق مالية إسلامية ثانوية فعّالة، تسمح بتداول الصكوك والأدوات الإسلامية بسهولة.
- على مستوى المؤسسات الدولية
- دعم مبادرات مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لتوحيد المعايير الشرعية والمحاسبية.
- تشجيع إنشاء سوق إسلامية مشتركة لإدارة السيولة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي (OIC).
- إطلاق برامج تمويلية إسلامية دولية لدعم المصارف الصغيرة والمتوسطة في مواجهة أزمات السيولة.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامش :

- 1- جمال، محمود، التمويل الإسلامي: القانون والاقتصاد والتطبيق العملي*، مطبعة جامعة كامبريدج، 2006، ص 50
- 2- حسن، م. ودريجي، ج.، ورقة عمل صندوق النقد الدولي، 2010، ص 16.
- 3- عمر، عبد الحليم، *إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: التحديات والحلول دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2017، ص. 10.
- 4- عمر، عبد الحليم، ، مرجع سابق، ص. 95.
- 5- صالح، أحمد، *المالية الإسلامية: النظرية والتطبيق*، دار وائل للنشر، عمان، 2020، ص. 82.
- 6- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، *المعايير الشرعية والمحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية*، البحرين، 2020، ص. 45.
- 7- عمر، عبد الحليم، المرجع السابق، ص. 114.
- 8- صالح، أحمد، المرجع السابق، ص. 80.
- 9- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، *إدارة السيولة في التجارب الدولية*، البحرين، 2021، ص. 48.
- 10- البنك الإسلامي للتنمية (IDB)، *أدوات السيولة الإسلامية والتحديات المستقبلية*، جدة، 2019، ص. 40.
- 11- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، مرجع سابق، ص. 33.
- 12- البنك الإسلامي للتنمية (IDB)، مرجع سابق ، ص. 42.